شؤون المرأة

أعمارهن تتراوح بين 19 و64 سنة

تقرير حكومي يظهر أن جزائرية من 10 تتعرض لضرب مبرح يومياً

وكالات/متابعات:

أشار تقرير حكومي في الجزائر إلى أن امرأة من كل 10 نساء تتعرض للضرب المبرح يومياً في البلاد.

وذكر التقرير الذي أعدته الوزارة المكلفة بشؤون الأسرة وقضايا المرأة، ونشرته صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية الأربعاء 2-6 2008، أن تحقيقاً تضمن عينة من 2000 عائلة، أظهر أن العنف ضد النساء يمارس من داخل الأسرة في الغالب، وأن امرأة من بين 10 تتعرض للعنف بشكل يومي. وتتراوح أعمار السيدات الضحايا بين 19 و64 عاماً.

وأفاد التقرير بأن الزوج هو أكثر أفراد الأسرة نزوعا إلى ضرب المرأة، فيما يكون الشقيق هو أكثر من يمارس العنف ضدها، في حال النساء المطلقات والأرامل.

ويشير التحقيق إلى أن 16٪ من أفراد العينة تعرضن للإهانة، و5٪ تعرضن للضرب. ويأخذ العنف، حسب العينة، أشكالا كثيرة أبرزها الضرب والطرد من المنزل باستعمال القوة، والعنف اللفظي والتضييق من خلال التهديد بالطرد.

وأعلنت الوزارة المكلفة شؤون الأسرة وقضايا المرأة، عن خطة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف الجسدي والنفسي تهدف إلى «وضع آليات تساعد ضحايا العنف على التخلص من آلامهن»، وتوعية المجتمع بضرورة مواجهة الظاهرة.

ودعت الوزارة المدارس وأئمة المساجد إلى الانخراط في خطتها الهادفة لمحاربة العنف ضد النساء. ومن بين أهداف الخطة، حسب نفس المصدر، «إنشاء شبه تحالف بين البرلمان والمجالس المحلية المنتخبة والاتحادات المهنية بغرض إطلاق حملة واسعة لتغيير الذهنيات تجاه المرأة، وتعزيز النصوص القانونية التي تحمي المرأة وتضمن لها المزيد من المساواة والعدل».

معوقات عمل المرأة ... رؤية من الواقع

تواجه جميع الدول النامية بما فيها اليمن تحدي موازنة النمو المتزايد في قوى العمل مع فرص العمل الإنتاجية ، فالعمالة تحمل قيمة كبيرة وفعالة في مواجهة الفقر وبدون وجود فرص العمل الإنتاجية سيزداد الأمر سوءُ فلابد من وجود استراتيجيات توظيف ناجحة لإحداث التغيير الواضح في الهيكلية الوظيفية خلال السنوات العشر القادمة في إطار أهداف الألفية التنموية ويجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا المعدلات المرتفعة حاليا للبطالة و النمو السكاني السريع ، وضعف مشاركة النساء في قوة العمل.

سطورنا اللاحقة تعرض معوقات المرأة والاتجاهات المستقبلية لتنميتها

محررة شئون المرأة

لا توجد ضمانات للنساء المتعلمات في الحصول على فرص العمل

من اجل أن تستفيد النساء من سياسات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل ، فان احتياجاتهن الخاصة يجب أن توضع في الاعتبار وهناك خمسة محاور في السياسات من اجل تكوين سياسة توظيف جديدة هي

تسريع معدل نمو الناتج المحلي وهذا ما يتم التركيز على القطاعات التي تضمن وصول الدخل إلى الطبقات الكادحة وبخاصة الفقراء

متابعة سياسات اقطاعية مناسبة في القطاعات المختلفة والمهمة من اجل تكوين فرص العمل وهذه السياسات يجب أن تكون متجانسة مع السياسة العامة لتسريع الإنتاجية .

تطبيق البرامج المحددة من اجل إيجاد فرص عمل جديدة وتحسين الدخل من الفعاليات الحالية لأجل مساعدة الفئات المعرضة لفقر وخاصة النساء

إيجاد سياسات مناسبة من اجل التعليم وتطوير المهارات والتي سوف تطور جودة العمل وتؤدي الى انتاج أعمال ذات جودة عالية

العمل على أن تكون بيئة العمل السياسية والقانونية مشجعة للعمال وفيها عدالة في النوع الاجتماعي من حيث الاجور والتوظيف

النوع الاجتماعي وعمالة المرأة

بالرغم من أن الحق في العمل أمر معترف به بغض النظر عن الجنس إلا أن الفروقات في النوع الاجتماعي لا تزال واضحة فالمادة رقم 0) في قانون العمل تنص على التساوي بين الجنسين في التوظيف، الترقية ، الأجر والتدريب والتأهيل والحماية الاجتماعية ، وقد صادقت اليمن على اتفاقيات دولة رئيسية تضمن حقوق المرأة مثل السيداو لإعلان العالمي لحقوق الإنسان ن التفافية الدولية للحقوق السياسة والمدنية والتفافية الدولية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية على الأجور المتساوية .

بالإضافة إلى ذلك فان الإستراتيجية الوطنية لعمالة المرأة (2001-2011) م تؤيد أربعة أهداف تم تحسينها لتشجيع عمالة المرأة وهي:

زيادة فرص عمل النساء في سوق العمل محاذاة بالتغيرات الاقتصادية بالبلاد.

تحسين تنافس المرأة في سوق العمل عن طريق التأهيل والتدريب.

تحسين البيئة والشروط ذات العلاقة بعمل المرأة من خلال الغطاء القانوني الذي سيعطي الحماية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة .

رفع الوعي حول المرأة في اليمن .

تم تأسيس الإدارة العامة لتنمية المرأة العاملة بوزارة الشأن الاجتماعية والعمل في عام 1998م وتم منحها مسئولية تحسين تكافؤ الفرص من منظور يراعى حقوق النوع الاجتماعي بهدف القضاء على التمييز في العمل وتحسين عمالة المرأة من خلال السياسات والتشريعات والتخلات المناسبة وبالرغم من هذه الإجراءات إلا أن اليمن لا تزال تعاني الكثير من التحديات ذات العلاقة بالمساواة في النوع الاجتماعي في سوق العمل والعمالة .

النساء تمثل 60 ٪ من قوة العمل في القطاع الزراعي

وتتمل أبرز معوقات عمل المرأة فيما يلي:

أولا العادات الاجتماعية والثقافية:

التقسيمات النوعية السائدة تحتم على المرأة أن تقضي معظم وقتها في الأعمال المنزلية مثل جلب الماء والحطب في المناطق الريفية البنية التحتية الضعيفة وغياب الخدمات الأساسية تزيد الأمر سوءا ولها أبعاد كثيرة على صحة المرأة وقدرتها على مزاولة النشاطات المدرة للدخل ، كما أن معدل الخصوبة المرتفع وتفشي ظاهرة الزواج المبكر يؤديان إلى تقليص فرص المرأة في الحصول على المهارات التدريبية التي تمكنهن من المنافسة في سوق العمل ، كما أن عمل المرأة غالبا ما ينظر إليه على انه عمل بلا مهارة قليل الأجر ومتدني المرتبة . التمييز ضد المرأة في التوظيف أمر شائع في القطاع الخاص .

ثانيا الصعوبة في الوصول إلى سوق العمل والحصول على القروض:

هناك صعوبات كثيرة تحد من حصول المرأة على القروض في القطاع غير المنظم ويتفاقم الأمر أن النساء غالبا لا يكون في متناولهن القدرة على امتلاك الأرض أو رأس المال أو علاقة المرأة بالسوق المحلي

ثالثا فقدان المهارات المناسبة :

يتمثل هذا في معدل الأمية المرتفع بين النساء وتميزهن بمهارات ضعيفة ، فالنساء اللاتي يحصلن على قدر من التعليم لا توجد لديهن أية ضمانات لحصولهن على فرص العمل .

رابعا التميز في الأجور والنوع الاجتماعي :

بينما تمثل النساء (60٪) من قوة العمل في القطاع الزراعي نجد أن معظمها تكون غير مدفوعة الأجر وغير معترف بها.

الاتجاهات المستقبلية

ندرك أن مساهمة المرأة في القطاع الغير منظم هي مساهمة عالية وغير معترف بها ، ومن اجل نمو متوازن في الاقتصاد اليمني للعقد القادم هناك ثلاثة قطاعات غير نفطية يجب أن تتطور وهي الزراعة ، الصناعة الخدمات ولابد من القيام ببعض التدخلات لتنمية هذه القطاعات وهي :

تقديم القروض للنساء وتدريبهن على إدارتها والقيام بمشاريع صغيرة تشكل تعاونيات تسويقية لتسهيل وصول النساء إلى السوق

توفير الخدمات الرئيسية مثل المياه، الصرف الصحي لأجل تخفيف العدد عند النساء.

توفير المواصلات السهلة والامنة للنساء .

تقديم حوافز للقطاع الخاص من اجل تشجيع توظيف النساء.

الاستثمار في القطاعات الصناعية المختلفة مثل النسيج ، الصناعات الغذائية وتعليب الأسماك .

تسهيل عملية الوصول الى السوق وتسويق المنتجات المنزلية .

نبض الحياة

إدارة القروض

أثبتت العديد من التجارب في الكثير من بلدان العالم الخاصة بالتمويل الاجتماعي جدوى ذات منافع اقتصادية واجتماعية للفئات الفقيرة وتحديدا المرأة وبالذات النساء اللاتي ساهمن بفعالية في الانتفاع من هذا التمويل وذلك في (خلق فرص عمل دائمة ، تحسين الظروف المعيشية ، المساهمة في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي ، تخفيض نسبة البطالة .....الخ9 من هذه الدول بنجلادش ، وفي بلاد مثل بلادنا لا تزال تعاني الكثير ولا تزال التحديات كبيرة امامها لابد من الاسفاده من هذه التجارب بصورة أكبر واشمل مما هو معمول به الآن فاثني عشر برنامج القراض لا يغطي احتياجات الفئات المحتاجة لهذه الخدمة في بلادنا .

أما الأمر الأخر والمثير لان نقف أمامه بتأني وحكمة هو أو هذه القروض من قبل المستفيدين منها وتحديدا النساء في عمل مدرس للدخل يتسم بالديمومة والاستمرارية ذا جدوى مفيدة لتحسين المستوى المعيشي لهذه الأسر ، لكن ما يحدث حاليا للأسف أن الكثير من لا يمتلك المهارة والمقدرة على إدارة القروض والتصرف بها فنجد أن هذه المبالغ تستخدم في أوقات كثيرة في قضاء ديون او شراء أنية(مصادر منزلية او كمالية) مثل شراء ذهب وغيره ..

فالتدخلات لابد وان تكون مركزة كيف : نشر الوعي حول فائدة هذه القروض ونفرض التجارب الناجحة في هذا المجال وهي كثيرة وكيف ندرب على إدارة المشاريع والجدوى سوء أكانت اقتصادية او اجتماعية وعلى امتلاك المهارات كلا في مجال اختصاصه ووفقا لظروف البيئية المحيطة به، وكيف ندرب ونقيم اثر هذه القروض على حياة المرأة والأسرة والمجتمع .

العمل كبير ولكنه نافع للمساهمة في التخفيف من الفقر الذي تعاني منه الكثير من الأسر والكثير من النساء والوطن بشكل عام

المحررة

المناصرة والتأييد لقضايا المرأة

تقوم الإدارة العامة لتنمية المرأة العامة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للمرأة واتحاد نساء اليمن والشركاء المعنيين في تنفيذ نشاط شبكة المناصرة والتأييد السياسي لقضايا المرأة العاملة والعدالة الاجتماعية في قطاعات العمل المختلفة (الصحة، التعليم، الإعلام،الزراعة) وذلك بهدف دراسة ومناقشة أهم التحديات التي تواجهها النساء العاملات في تلك القطاعات والعمل مع السياسيين وصناع القرار على تعديل واستحداث السياسات والقوانين والبرامج التي من شانها معالجة وتحسين أوضاع عمل النساء في القطاع الصحي فقد تشكلت في

تأليف مجموعة التشبيك المكونة من 100 عامل وعاملة في القطاع لصحي على مستوى خمس محافظات (أمانة العاصمة ، حضرموت / عدن/ تعز/ الحديدة) عملت المجموعة على تحديد الهموم والتحديات والفرص المتعلقة بالنساء العاملات في القطاع الصحي واستخلاص واقتراح رؤية متماسكة للحلول والسياسية المناسبة .

تطوير أداة تدريب وتوعية (عبارة عن فلم فيديو) للنساء العاملات والعمال في القطاع الصحي.

أصبح لدي مجموعة التشبيك مستوى جيد من الوعي بقضايا العمل التكريمي والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى اكتسابهم لمهارات التشبيك والإدارة والتفاوض والقيادة .

تم تطوير ملخص (ورقة ضغط) للسياسيين وصناع القرار سلط الضوء فيه على المشاكل والعوائق التي تواجهها النساء العاملات في قطاع الصحة والتعليم التي يجب التركيز عليها والحلول المقترحة .

إجراء ورشة عمل على مستوى السياسيين وصناع القرار يتم فيها عرض الملخص (ورقة الضغط) وحثهم على القيام بخطوات فعالة في مجال التغيير في السياسات بما من شأنه تحسين أوضاع المرأة العاملة.

المرأة وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

الصندوق الاجتماعي للتنمية يسهم بفعالية في التخفيف من الفقر

احتلت المنشآت الصغيرة والأصغر في السنوات الأخيرة أهمية كبرى في مجال التنمية الاقتصادية لاسيما فيما يتعلق بتوفير فرص العمل في مجالات العمل المختلفة وتقليل نسبة البطالة ، ولذلك تعتبر الأداة الأكثر فاعلية لتخفيف الفقر في البلد الأمر الذي أدى إلى اهتمام خاص أولاه الصندوق الاجتماعي للتنمية لهذا القطاع حيث يعتبر احد البرامج الثلاثة التي يديرها الصندوق وهو برنامج تنمية المنشات الصغيرة والصغر والذي تديره وحدة تنفيذية متخصصة لها خبرة في هذا المجال لأنها أول من تبنى تنمية هذا القطاع وفق أفضل الممارسات العالمي المتبعة في هذا المجال وحققت نجاحات ملحوظة سطورنا اللاحقة ستعرض تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في هذا المجال

أنشى الصندوق الاجتماعي للتنمية بموجب القانون رقم (10) لعام 1997م كأحد الإجراءات لتخفيف من الآثار الجانبية الناتجة عن البرامج الإصلاحية للحكومة والتي يمكن أن يؤثر سلبا على الفئات الضعيفة في المجتمع وخصوصا الفقيرة منها كما يسعى الصندوق للمساهمة بفعالية في التخفيف من الفقر من خلال تحسين الظروف المعيشية ، وتوفير فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل للفئات الفقيرة في المجتمع ، وتتمثل أهداف الصندوق التنموية في تحسين وصول الفئات الفقيرة إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ، مع تقديم نموذج لمؤسسة ذات كفاءة وفعالية في تحسين أسلوب تقديم الخدمات ودعم السلطة المحلية وتمكين المجتمعات المستهدفة من المشاركة في تنمية مناطقها .

برنامج تنمية المنشئات الصغيرة والأصغر

تعتبر وحدة تنمية المنشات الصغيرة الأصغر الوحدة المعنية في الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنفيذ برنامج تنمية المنشات الصغيرة والأصغر من خلال ضمان تقديم الدعم المالي والفني لأصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر وضمان استمرارية ذلك الدعم باستخدام أفضل الممارسات العالمية المتبعة في هذا المجال وتهدف هذه الوحدة إلى خل الأسر الفقيرة وإيجاد فرص عمل جديدة لهذه الفئة وذلك من خلال رفع القدرات للمنظمات المحلية لتقديم الخدمات المالية غير المالية لصغار المستثمرين وتامين استمرارية لهذه المنظمات وتطوير المرأة وتنمية قدراتهن .

التمويل الأصغر في اليمن

أنه تقديم الخدمات المالية المختلفة (قروض وإدخال وتحويلات وتامين....الخ9 للفئات التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات من القطاعات المصرفية القائمة ويعتبر التمويل الأصغر من أفضل الطرق المتبعة والمجربة عالميا في التخفيف من الفقر وتحسين مستوى المعيشة للأسرة الفقيرة وللمرأة على وجه الخصوص وقد أعدت اليمن إستراتيجية وطنية لتنمية هذه المنشات حيث تبنى الصندوق إعدادها مع خطة العمل التنفيذية لها والتي اقرها من قبل مجلس الوزراء بالقرار رقم (38) بتاريخ 25 يناير 2005م وأولى مسئولية الإشراف على تنفيذها للصندوق الاجتماعي للتنمية

أما عدد المؤسسات وبرامج التمويل الصغيرة والأصغر فقد بلغت (12) مشروعا موزعة على معظم محافظات الجمهورية وأكثر المستفيدين هن النساء.

الخدمات المالية

تقدم الوحدة الخدمات المالية من خلال منظمات ومؤسسات مستقلة ولذا تم تأسيس برامج ومؤسسات تمويل الخدمات المالية للمنشئات المستهدفة بشكل مستدام وكذا بناء القدرات الشركاء في هذا المجال وقد تم استخدام أساليب الإقراض التقليدي والإقراض باستخدام الأساليب الإسلامية في التمويل بآليتها المختلفة من مرابحة ومشاركة و تنوعت الخدمات المالية (إقراض ن ادخار، تامين... 9 واستهدفت الرجال والنساء وجربت منهجيات عالية في الإقراض الأصغر .

وأدخلت تجربة بنك القرية وتعمل في المناطق الحضرية والريفية ووصل خدماتها إلى اشد المناطق فقرا.

كما تقوم الوحدة بدعم تشجيع المباردارت الهادفة إلى إنشاء بنوك مخصصة في صياغة التمويل الأصغر ن ومن هذه المبادرات إنشاء بنك الأمل للتمويل الصغر كأول في اليمن متخصص في مجال تمويل المنشئات الصغيرة والأصغر وكذا المبادرة الهادفة إلى إنشاء أول شركة بحثية للتمويل الأصغر بمبادرة من بنك الاعمار الإنمائي kfw ومؤسسة التمويل الدولية IFC